

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-
كلية الحقوق والعلوم السياسية



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024-2025

المحاضرة التاسعة : الفكر الإقتصادي للمدرسة التقليدية(الكلاسيكية)

1- نشأة المدرسة الكلاسيكية: ظهرت المدرسة الكلاسيكية نهاية القرن 18

وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والاقتصاديين خاصة الانجليز منهم، حيث يلاحظ من خلال دراساتهم أنهم كونوا إطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والإحاطة بأسرارها، وقد ساهم نشر الاقتصاد الكلاسيكي "آدم سميث" لكتابه "ثروة الأمم" عام 1776 في تعزيز وإطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته عن باقي العلوم الاجتماعية، حيث حرص المفكر في كتابه على تحديد عوامل الانتاج في رأس المال، العمل والأرض، واعتبار هذه العوامل الرئيسية أساس ثروة الأمم وعلى هذا الأساس ساهمت أفكار عدد من المفكرين على رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" "جون ستوارت ميل"، "مالثس" و"جون باتيتس ساي" في إرساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي¹، ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا دقيقا وصلبا، ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام والتنبؤ بمستقبله، وكان الإعتقاد السائد لدى أنصار هذه المدرسة هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية، والملاحظ بالنسبة لهؤلاء المفكرين أنهم انقسموا إلى طائفتين فيما يتعلق بنظرتهم إلى مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت كتابات البعض منهم متبعة بروح التفاؤل والبعض متشائمة حول مصير النظام الرأسمالي².

2- المبادئ العامة للمدرسة الكلاسيكية(التقليدية): تقوم المدرسة الكلاسيكية

على مجموعة من المبادئ والمرتكزات الفكرية والتي نذكر أبرزها في الآتي:

أ- الحرية الاقتصادية: إعتبر الإقتصاديون الكلاسيكيون أن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي وهي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الإقتصادي، وهذه الحرية

1 - حنان شطبي، مرجع سابق، ص ص 29،30.

2 - إبراهيم بولكاحل، المحور الثالث: التطور التاريخي للفكر الإقتصادي: المدرسة الكلاسيكية، مقال متاح على الرابط التالي:

<http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.pdf>

f ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/21.

الإقتصادية تشمل: حرية التعاقد، حرية التملك، حرية التجارة (الداخلية، والخارجية)، وحرية ممارسة أي مهنة او نشاط إقتصادي¹، ولضمان حماية الحرية كأساس للفعاليات الإقتصادية دعا آدم سميث إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق الحر، الذي يعتبر تنظيماً اجتماعياً لضبط سلوك الأفراد في ميدان الإنتاج وإشباع الحاجات ويتوقف قيام هذا التنظيم على مدى توفر المؤسسات الإجتماعية الضرورية وخاصة الدولة وتطورها على النحو الذي يساعد على تدعيم السوق الحر عبر التشريعات القانونية والقضائية وتوفير البيئة الثقافية والحرية السياسية المناسبة لنجاح مثل هذه التطبيقات الاقتصادية².

- يرى آدم سميث أن المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس إلى أي عمل يريد المجتمع ان يدفع ثمنه، ولكن هناك في المقابل قوة أخرى هي المنافسة فقوانين السوق لا تفرض على المنتجات سعراً تنافسياً فحسب بل وتحرص على ان يراعي المنتجون بالمجتمع مطابفة بشأن مقادير السلع التي يريدها، وكما أن السوق تنظم الأثمان ومقادير السلع طبقاً للطلب من الجمهور، كذلك هي تنظيم دخول الذين يتعاونون في إنتاج تلك السلع³.
- والنتيجة التي يصل إليها الإقتصاديون الكلاسيك من وراء الحرية الإقتصادية هي انه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أي المجتمع، فالفرد عندما يحقق ذاته من خلال تعظيم أرباحه فإنه يحقق دون ان يدري مصلحة المجتمع، فمصلحة الجماعة برأيهم هي حاصل جميع المصالح الفردية، والسلوك الانساني حسب رأي آدم سميث تحركه بالطبيعة ستة دوافع وهي: النفس، العاطفة، الرغبة في الحرية، الإحساس بالتوافق عادة العمل والميل إلى المقايضة، والتبادل بين الأشياء، وإنطلاقاً من هذه الدوافع فإن كل إنسان هو بطبيعته أفضل حكم على مصلحته ولذلك ينبغي إعطائه الحرية للسعي وراء مصلحته بطريقته الخاصة⁴.

1 - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 50.

2 - إبراهيم بولكاحل، المحور الثالث: التطور التاريخي للفكر الإقتصادي: المدرسة الكلاسيكية، مرجع سابق.

3 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 32.

4 - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 51.

● وفي عام 1791 أصدر رجال الثورة الفرنسية مرسوما يقضي بإلغاء نظام الطوائف ويعلن ان لكل فرد الحرية في ممارسة أي مهنة أو صنعة يرغب بها ثم أصدروا في نفس العام قانونا عرف بقانون "شابليي - chapelier" يحظر على العمال التكتل او تكوين الجمعيات¹.

● ومن خلال تقرير الحرية الإقتصادية لأدم سميث يمكن إستنتاج مايلي: ²

- الإيمان بالفرد وقدرته على حسن تقدير مكتمن منفعته ومصالحه.
- لا يوجد تناقض بين مصلحة الفرد ومصصلحة الدولة.
- مصلحة الدولة هي الصورة العليا لمصلحة الفرد، ولذلك لا يمكن القول إن مصلحة الدولة هي مجموع مصالح الأفراد.
- الحرية الإقتصادية عامة هي السبيل الوحيد لتحقيق مصلحة الفرد ومنفعته، ومن ثم مصلحة الدولة ومنفعتها.

● سياسة الإحتكار تتناقض مع الحرية الإقتصادية من جهة أولى، وتقضي على إمكانيات المنافسة الحرة من جهة ثانية، وتؤدي إلى الحيلولة دون تحقق مصلحة الفرد والدولة من جهة ثالثة.

ب- دور الدولة في النشاط الإقتصادي: يجمع مفكرو هذه المدرسة على مبدأ سيادة الحرية الإقتصادية، ومبدأ عدم تدخل الدولة في حركية النشاط الإقتصادي وحصر دورها في القيام ببعض الوظائف كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة والقيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم إنخفاض او إنعدام الربحية فيها، وعليه يعتبر دور الدولة حسب هذا المذهب هو دور الحارس أو مايسمى بالدولة الحامية لمواطنيها³.

¹ - رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 73.

² - عزت السيد أحمد، المذاهب الإقتصادية الكبرى، جامعة بيروت، اللاذقية، سوريا، 2008-2009، ص 224-225.

³ - صالح صالح، دور الدولة في الحياة الإقتصادية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 27.

ت- **نظرية السكان:** تعتبر من أشهر النظريات التي قدمت تحليلاً متعمقاً للمسألة السكانية ويعتبر "روبرت مالتس" هو مؤسسها عام 1793 وهي أول نظرية تستخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من الواقع العملي في دراسة ونمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية، غير أن السكان يتزايدون على أساس **متتالية هندسية** (16، 8، 4، 2، ..) في حين تتزايد المواد الغذائية على أساس **متتالية عددية** (8، 7، 6، 5، 4، 3، 2، 1، ..) ويرى مالتس أنه بناء على تلك الفرضية فإن عدد السكان يتضاعف كل 25 عاماً بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد خلال نفس المدة وأنه مالم تتبع الموانع الطبيعية فإنه ستحدث كوارث طبيعية تلقائية لإعادة التوازن بين السكان والموارد الغذائية المتاحة¹.

● وتستند نظرية مالتس إلى دعامتين هما:²

أ- **الدعامة الأولى:** وهي تتمثل في أن التكاثر البشري الذي هو عملية محضة بيولوجية لا علاقة لها بالظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، إلا أن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أثبتت عكس ذلك وهو أن السكان في أي مجتمع لا يجوز النظر إليهم بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ب- **الدعامة الثانية:** وهي إيمان مالتس بما يسمى "تناقص الغلة" الذي يقول بأن الزيادة في الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة المستخدمة في عنصري العمل والمال.

* وبذلك أدخل مالتس 03 مفاهيم جديدة على الفكر الاقتصادي وهي:³

أ- **مفهوم الحركة:** بين مالتوس أن المجتمعات غير جامدة على حد تعبير رجال الاقتصاد بل هي حية متحركة ويتمثل عنصر الحركة بها تغيير العلاقة القائمة بين السكان في جهة والموارد من جهة أخرى.

ب- **مفهوم الشدة أو التقشف:** عرض مالتوس بشدة تقديم الإحسان للفقراء كحل للمشكلة، بحيث ندد بكل التنظيمات الخيرية التي تقدم المساعدة للمحتاجين فهو يرى أن أي

¹ - زينب صالح الأشيوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة، د ن، د م، 1998، ص ص 135، 136.

² - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 54.

³ - بركان بن خيرة، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية LMD، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017-2018، ص 61.

مساعدة تقدم للمحتاجين تزيد من عددهم لأن هذه المساعدات تجعلهم يعتمدون على المجتمع في تربية أولادهم.

ج- مفهوم النشأوم: كان مالتوس يخشى أن تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى انتشار الفقر والحروب وكان يعتقد أن الإنسان يمكن أن يكون له أثر في إيجاد التوازن بين النمو الإقتصادي والنمو السكاني.

4- قانون تناقص الغلة (تناقص معدل الربح): من انصار هذه النظرية دافيد ريكاردو و مالتس وستيوارت ميل... وغيرهم، ينص هذا القانون على أنه مع الزمن ومع تزايد رأس المال والعمل المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود سواء معبرا عنه بإنتاجية رأس المال او بإنتاجية العمل، ويقدم هذا القانون على أنه قانون طبيعي يصح على كل مجتمع وفي كل مكان ومجال، ورأى آدم سميث أن معدل الربح سيتناقص على الأمد لطويل بسبب المنافسة ورأى أن المنافسة داخل القطاع الواحد تقود إلى إنخفاض الربح في هذا القطاع بحكم حرية الدخول إلى السوق وظن أن تدفق رأس المال من قطاع تراجع فيه معدل الربح إلى قطاع آخر سيقود إلى تراجع معدل الربح في ذلك الأخير بنفس الطريقة¹.

5- الربح: لقد ارتبطت نظرية الربح في إطار الفكر الكلاسيكي بـ "دافيد ريكاردو" خصوصا ولقد اعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل إستغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى ربحا ويختلف هذا الربح باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأرض الزراعية متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى ممن غيرهم، وهذا ما يسمى فيما بعد "بالربح التفاضلي أو الربح الفرقي"².

6- تقسيم العمل: يرى آدم سميث أن تقسيم العمل يكون على مستويات تبدأ داخل المنشأة الواحدة ثم بين المنشآت في الإقتصاد الواحد ثم بين الإقتصاديات على المستوى الدولي، وإرتبط عنده تقسيم العمل الدولي بحرية التجارة التي تعني بمنافعها لا على الطريقة الميركانتيلية بل على الطريقة التي تحقق المكاسب لكافة أطراف التجارة، فبالنسبة لأدم سميث تقسيم العمل هو أهم

1 - معاذ الشرفاوي الجزائري، مرجع سابق، ص 101.

2 - حنان شطبي، مرجع سابق، ص 35.

مصادر نمو إنتاجية العمل وزيادة دخل الفرد فمن جهة يساعد تقسيم العمل على جني منافع التخصص ومن جهة ثانية يساعد في توفير الوقت الضائع في انتقال العامل الواحد من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة، ومن جهة ثالثة يؤدي تقسيم العمل إلى تطوير الآلات ومكننة الإنتاج¹. * حسب سميث فإن تقسيم العمل له ضروريات كثيرة ونتائج عديدة يمكن عرضها كالآتي: ²

- هنا يبدو واضحا أثر تقسيم العمل في زيادة الإنتاج، إذ أن كل ذلك يتم ضمن تتابع محسوب لتقسيم العمل وربط العمليات المختلفة مع بعضها البعض.

- إن تقسيم العمل من ناحية أخرى هو زيادة تناسبية للقوى الفعالة في العمل ويبدو أن الفصل بين الأعمال والوظائف المختلفة يحظى بمكانة كتتابع لهذه الإيجابية.

- تقسيم العمل يؤدي إلى نمو كبير في العملية الانتاجية برمتها.

- زيادة براعة العاملين ومهاراتهم الإحترافية في عملهم.

- حفظ الوقت وإستثماره بطريقة أمثل وأفضل مما كان عليه.

- تقسيم العمل أدى إختراع الأعداد الهائلة من الآلات التي تسهل العمل وتمكن عاملا واحدا من إنجاز العديد من المهام، إذ أن تقسيم السلعة المنتجة إلى أجزاء يسهل التفكير في اختراع آلات تنتجها.

-تضاعف حجم الإنتاج الناجم عن تقسيم العمل جعل المجتمع أكثر تنظيما.

بتقسيم العمل وصلت الثروة إلى فئات المجتمع جميعها بما فيها الطبقات الدنيا.

- تقسيم العمل أدى إلى فتح آفاق المنافسة وخفض أسعار السلع أكثر، الأمر الذي أدى إلى أن تعم الوفرة على فئات المجتمع كافة.

7- نظرية القيمة: تستمد القيمة مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول وفق أفكار "أدم سميث ودافيد ريكاردو" الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان وقد عرضت بنظرية "العمل في القيمة" أو "قيمة العمل" فالعمل هو مصدر الثروات القومية وإن تنمية قدرات

¹ - معاذ الشرفاوي الجزائري، مرجع سابق، ص 103.

² - عزت السيد أحمد، مرجع سابق، ص 229.

العمل تتحقق عن طريق إتساع مبدأ التخصيص وتقسيم العمل¹، حيث ميز آدم سميث بين نوعين من القيمة هما: ²

- **القيمة الإستعمالية:** وهي قيمة ما تحققه السلعة من منفعة للشخص الذي يستعملها ولذلك قد تختلف قيمة السلعة من شخص إلى آخر تبعاً لمدى الحاجة والمنفعة التي تحققها هذه السلعة لهؤلاء الأشخاص.

- **القيمة التبادلية:** وهي قيمة السلعة مقارنة مع السلعة التي تبادل بها أي قيمة السلعة هي قيمة ما تبادل به من سلعة أو سلع أخرى.

8- نظرية الإنتاج: يرى الكلاسيكيون أن الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها وهم يرون أن عناصر الإنتاج تتمثل في ثلاثة عناصر وهي: الطبيعة، العمل، رأس المال، غير أن العمل حسب رأيهم هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر، ولقد إهتم الكلاسيكيون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج هما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة، حيث بين آدم سميث أن تقسيم عملية إنتاج سلعة ما إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل منها شخص أو أشخاص متخصصون يؤدي إلى إنتاجية العمل الإنساني وذلك يرجع إلى ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة إتقان العامل لعمله وزيادة قدرته على الابتكار فيه³.

9- نظرية التوزيع: على أساس القيمة تقوم نظرية التوزيع لدى الكلاسيك حيث يتم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة على أساس القيمة إذ يرتبط تحليل التوزيع عند سميث بالمنهج الطبقي بدال من المنهج الوظيفي حيث . يوزع الدخل حسب الطبقات الاجتماعية وهي طبقة العمال ، طبقة مالك الأراضي وطبقة أصحاب رأس المال فالأجور تدفع للعمال بينما الأرباح يحصل عليها -الرأسماليون- أما الربح يحصل عليه مالك الأراضي الزراعية نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، فهو ثمن يدفع للمالك نظير ملكية الأراضي، وندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها ، أما عن كيفية تحديد الربح فقد بين "ريكاردو" أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في خصوبة الأراضي وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك وهي التي تحدد الطلب

1 - العيد دحماني، مرجع سابق، ص 45.

2 - عزت السيد أحمد، مرجع سابق، ص 231.

3 - زينب صالح الأشيوح، مرجع سابق، ص 134.

على هذه المنتجات، ومن بين المفاهيم المرتبطة بنظرية التوزيع نجد: الأجر، الربح، الفائدة، الربح.¹

10- نظرية التشغيل: يؤمن الكلاسيك بسيادة الاستخدام الكامل، فتوازن الاقتصاد حسبهم يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد وعليه استبعاد حدوث بطالة عامة واجبارية، وان حدث ذلك فان قوى العرض والطلب كفيلة بإعادة التوازن لسوق العمل، فقوى السوق ومرونة الأسعار والأجور ومعدل الفائدة تقوم تلقائيا باستعادة التوازن في الأسواق إن حدث اختلال².

11- نظرية النقود: تعتبر النقود حسب الكلاسيك وسيلة للمبادلة وأداة لقياس القيم ولم يتجاهلوا وظيفتها كمخزن للقيم وأداة لحفظ المدخرات، ومن هنا فقد بنوا تحليلهم للنقود على إفتراض وجود إقتصاد عيني لانقود فيه، ومن خلال تحليلهم للنقود أشار أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى ان تقلبات المستوى العام للأسعار-قيمة النقود- يمكن أن ترجع بصفة أساسية إلى تغير كمية النقود ولقد إعتمدوا في تحليلهم على النظرية الكمية التي تقوم على فكرة أن سبب حدوث تقلبات مستوى الأسعار في الأجل القصير هو تغيير كمية النقود فكل زيادة في كمية النقود لابد أن تؤدي حتما إلى إرتفاع مستوى الأسعار والعكس بالعكس الآخر³.

12- نظرية التجارة الدولية: دافع الكلاسيكيون على الحرية الإقتصادية في المجال الداخلي والخارجي، وقد بنوا دفاعهم هن هذه الحرية على إتباع سياسة تجارية حرة، يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع، وهكذا تستطيع كل دولة أن تنتج لنفسها ولغيرها من الدول، فالحرية التجارية وما يترتب عليها من تخصص كل بلد في الإنتاج على أساس المزايا النسبية سوف يزيد من الرفاهية الإقتصادية⁴.

* فقد كانت نظرية المزايا النسبية تحاول أن تبرز قيام التجارة الدولية على أساس الإختلاف في تكاليف الإنتاج النسبية، وهي التكاليف التي تتركز على الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج، فقد كان ريكاردو يقول بأن على كل دولة أن تخصص في إنتاج سلعة واحدة أو أكثر التي تتمتع فيها بميزة نسبية وان تستورد ما تحتاج عليه من سلع أخرى من بلاد تتمتع بإنتاجها

1 - العيد دحماني، مرجع سابق، ص ص 45، 46.

2 - حنان شطيبي، مرجع سابق، ص ص 33، 32.

3 - زينب صالح الأشيوح، مرجع سابق، ص ص 145، 146.

4 - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 58.

بنفقات نسبية، وهذا سوف يؤدي إلى حصول الدولة ناتج أكبر فيما لو انعدم التخصص والتجارة¹.

3 الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية: تعرضت المدرسة الكلاسيكية إلى

مجموعة من الإنتقادات نذكر أبرزها في الآتي:²

- لا يمكن اعتبار أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يساهم في خلق الثروة، فلا بد من المزج بين مجموعة عناصر الانتاج كافة ليتحقق مفهوم الثروة.
- أهملت النظرية الكلاسيكية دور النقود، وركزت على أنها وسيلة للتبادل وأهملت عنصرا أساسيا وهي أن النقود مخزن للقيمة ويمكن استعمالها آجلا.
- فكرة الاستخدام التام هي فكرة مثالية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع والتي تركز على التشغيل التام والاستخدام التام لكل عناصر الانتاج.
- لم يهتم الكلاسيك بالنتائج الاجتماعية الناجمة عن بلية النظام الليبرالي فلقد إهتموا بالنواحي الإنتاجية فقط وبكيفية التوصل إلى الثروة، أما العامل فإعتبروه مجرد عامل من عوامل الإنتاج يستوي أجره عند الحد اللازم للمعيشة ويحكم عليه بالموت والزوال عند إنعدام الطلب عليه³.

¹ - نفس المرجع، ص ص 58،59.

² - محمد الأمين جبلي، المدرسة الكلاسيكية، منارة الإقتصاد، مقال متاح على الرابط التالي: <https://www.manarat.com>

³ - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص ص 61، 62. el-iktissad.com/2019/10/the-classic-school.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2021/01/25.

³ - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص ص 61، 62.